ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

العدالة
بين المفهوم الإسلامي والتصور الفلسفي

محمد غنيمي قنديل
أستاذ العقيدة والفلسفة
كلية الدعوة والخطابة - جامعة خاتم المرسلين

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة وهداية للخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد

فإن الإسلام بمنهجه المتكامل وشريعته الشاملة جاء ليحقق الخير والنفع للناس جميعاً، ومن أعظم الخير الذي يُقدم للناس هو إقامة العدل بينهم؛ فلا يُظلم ضعيف، ولا يُعتدي عليه لضعفه أو فقره، إنما يحفظ حقوقه ويعطيه حقه كاملاً غير منقوص.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[المائدة:8]، وعن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يبعث عبد الله بن رواحة يخرص بينه وبين يهود خيبر ، قال : فجمعوا له حليا من حلي نسائهم ، فقالوا : هذا لك وتجاوز في القسم . فقال عبد الله بن رواحة : يا معشر اليهود ، والله إنكم لمن أبغض خلق الله إلي ، وما ذلك بحاملي على أن أحيف عليكم ، فأما ما عرضتم من الرشوة فإنها سحت ، وإنا لا نأكلها ، فقالوا : بهذا قامت السماوات والأرض}[1].

والمؤمن وإن أبغض في الله ، لا يحمله بغضه على ظلم من أبغضه ، أو انتقاصه حقه إن كان له حق قال تعالى:﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[المائدة:8]، ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : {الظلم ظلمات يوم القيامة}[2].

1- أخرجه مالك: موطأ مالك » كتاب المساقاة » باب ما جاء في المساقاة،ج3،ص538 رقم 33.
2- أخرجه البخاري: صحيح البخاري ، كتاب المظالم، باب الظلم ظلمات يوم القيامة،ج5،ص119 رقم 2315.

وبهذا ينطلق المفهوم الإسلامي للعدالة في أنها ضرورية لأمن وسلامة المجتمع واستقرار أفراده وتعمل كذلك على صيانة المجتمع من الإنحراف وتفشي الظلم والمحسوبية وكافة المفاسد التي تدمر المجتمعات.

وتشمل العدالة مسائل الأمن من دفع الظالم والانتصار للمظلوم، وحماية النَّفس، وصيانة الفضيلة، وصيانة المال من الغش والربا والسرقة، وتظهر أهميَّة العدالة في الإسلام بأنَّها تنظِّم كلَّ العلاقات الإنسانيَّة بغضِّ النَّظر عن الصَّداقة والخصومة[1].

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

وتكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي:

1- أن العدل من أعظم القيم التي جاء بها الإسلام وأقرته شريعته السمحة.
2- أن العدالة لها في الإسلام منزلة وقيمة عالية بينت ذلك آيات القرآن الكريم والسنة النبوية.
3- أن المفهوم الإسلامي للعدل والعدالة ينطبق تماماً مع ما يقره العقل السليم والفكر الصحيح.
4- أن التصور الفلسفي للعدالة يختلف نوعاً ما وفيه بعض الفوارق بينه وبين المفهوم الإسلامي.

أهداف الموضوع:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلي عدة أمور منها ما يلي :

1- بيان المفهوم الصحيح للعدالة في الفكر الإسلامي.
2- بيان مميزات العدالة الإسلامية عن غيرها.
3- بيان التصور الفلسفي للعدالة.
4- بيان الفوارق بين المفهوم الإسلامي والتصور الفلسفي للعدالة.

المبحث الأول

تعريف العدالة وأهميتها وأهدافها

تمهيد

1- محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير، صفحة 4249. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وإدلته، صفحة 6413.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

إن من أهم القيم التي يقوم عليها صلاح دنيا الناس ومعاشهم العدالة، وهي تحقيق للأمن النفسي والاستقرار الروحي لدي الأفراد والمجتمعات؛ فإذا تحققت العدالة بين أفراد المجتمع شعر الفرد بقيمته وكيانه وزادت ثقته في قدرته على العطاء والعمل.

أما إذا أحس بأنه مضطهد مقهور لا يأخذ حقه كما ينبغي، أو تسلل إليه شعور أن حقه مهضوم وضائع وأن جهد مهما عمل لا قيمة له، حينها يتمكن اليأس منه وتستبد بها مشاعر التبلد وعدم الإحساس بالمسؤلية، ومن ثم لا يقدماً نفعاً للمجتمع.

لهذا وغيره عني الفكر الإسلامي بتأصيل قيمة العدالة وإرساء قواعدها وفق المفهوم الصحيح لآيات القرآن الكريم ومنهج النبي صلى الله عليه وسلم، وسعي إلى إقامتها بين أفراد المجتمع بلا أدني تفرقة ولا تحيز.

وفي هذا المبحث نتناول تعريف العدالة وأهمية إقامتها ،وأهدافها.

أولاً تعريف العدالة:

العدالة في اللغة : الاتزان، وهي ما يقابل الظلم وهي العدل ضد الجور، يقال عدل عليه فى القضية فهو عادل، وبسط الوالى عدله ومَعْدِلَتَه - بكسر الدال وفتحها -، وفلان من أهل المَعْدَلَة - بفتح الدال -، أى: من أهل العدل، ورجل عدل، أى: رضا ومقنع فى الشهادة.

والعدالة: وصف بالمصدر معناه ذو عدل، قال تعالى: {وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ} [الطلاق:2] ويقال: رجل عدل[1].

والعَدْل : ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، والعدل هو الحكم بالحق[2]، ومنه قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ

1- ابن منظور : لسان العرب دار المعارف بمصر، القاهرة 1979م، ج٤٣٠/١١، والجوهري : الصحاح ، ج١٧٦٠/٥ - ١٧٦١، ومختار الصحاح،ص٤١٧، والقاموس المحيط ١٣/٤، والمصباح المنير ٣٩٧/٢.

2- ابن منظور: لسان العرب، مادة (عدل)؛ أبو بكر بن دريد: الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل 1991، ص 345؛ ابن سيده: المحكم، طبعة معهد المخطوطات العربية الثانية، القاهرة 2003 بعناية د. عبد الفتاح سليم ود. فيصل الحفيان، المجلد الأول، ج2، ص9، معجم النفائس الكبير، دار النفائس، بيروت 1428هـ / 2007م ج2 مادة (عدل)؛ سلمة بن سالم العوتبي: الإبانة، تحقيق عبد الكريم خليفة وزملاؤه، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان 1999، ج2 ، ص561.

تَذَكَّرُونَ﴾[النحل:90]. وقيل هو: (استعمال الأمور في مواضعها وأوقاتها، ووجوهها ومقاديرها، من غير سرف ولا تقصير، ولا تقديم ولا تأخير[1].

والعدالة اصطلاحاً : هي الالتزام بما أمر الله تعالى يترك المحرمات وفعل الواجبات، وبعض الفقهاء اشترط كون الالتزام على نحو الملكة والعادة[2].

وهذا التعريف ينصرف إلى العدالة التي تكون صفة خلقية في الإنسان كما يصوغها علماء الحديث في قولهم : "ملكة أى صفة راسخة فى النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة"[3].

لكن العدالة التي نعنيها هنا هي : عدم الميل عن الحق والتزام الصدق في الحكم وفي القول وفي العمل، والمساواة بين الأفراد في المجتمع في الحقوق والواجبات.وعدم التفرقة بينهم على أي أساس.

فالعدالة: مفهوم يعني عدم الانحياز في محاكمة أي إنسان لأي أمر، وهي رؤية إنسانية للمحيط الذي يعيش فيه كل فرد شرط أن ينظم هذه الرؤية قانون وضعي يشارك فى صياغتها الكل بعيدا عن التحكم. والعدالة عكس الظلم والجور والتطرف.

وتعدّ العدالة من المفاهيم الأساسية التي تتجلى في جميع جوانب الحياة الفردية والاجتماعية، يتمثل فهم العدالة في الإسلام في توازن بين الحقوق والواجبات، وتطبيق القانون والمساواة في المعاملة.

فالعدالة في الإسلام تعني إعطاء كل ذي حق حقه، وعدم حرمانه منها لسبب أو لآخر، سواء كان ذلك في الحقوق الشخصية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وأخص خصائصها التوازن والمساواة في التعامل مع الناس بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الدينية أو العرقية؛ فلا تميز لأحد على أحد ولا نقضان من حق أحد لحساب أحد، {يا أيُّها الناسُ إنَّ

1- أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه (ت ٤٢١هـ): تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق ،حققه وشرح غريبه: ابن الخطيب،الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى (ص: 28).

2- ابن حجر العسقلاني: نزهة النظر بشرح نخبة الفكر - شركة الشهاب، الجزائر، ص18. الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية - تحقيق د. أحمد عمر هاشم - دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية 1406هـ - 1989م، ص102.

3- أبو عمرو عثمان بن الصلاح: علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت 1401هـ - 1981م، ص94. ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، بيروت الطبعة الثانية 1403هـ - 1983م، ج1 ص144.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

ربَّكمْ واحِدٌ ألا لا فضلَ لِعربِيٍّ على عجَمِيٍّ ولا لِعجَمِيٍّ على عربيٍّ ولا لأحمرَ على أسْودَ ولا لأسودَ على أحمرَ إلَّا بالتَّقوَى إنَّ أكرَمكمْ عندَ اللهِ أتْقاكُمْ }[1].

وتُعد صحيفة المدينة التي كتبها النبي صلى الله عليه وسلم دستوراً تاريخياً ، وبموجبها أصبحت المدينة دولة وفاقية ، وكفلت جميع الحقوق الإنسانية كحق الاعتقاد والمساواة والحياة، وأسست بشكل واقعي للمجتمع المدني كعقد اجتماعي مدني تم تاريخياً بين النبي صلى الله عليه وسلم وأهل المدينة بجميع مكوناتها الاجتماعية والعقدية ، ولم تقم اعتباراً للفوارق العرقية أو الاجتماعية ، ولم تضع الإسلام فقط معياراً للانتماء للدولة بل الالتزام بشروط العقد الاجتماعي[2]. وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة بمفهومه الإسلامي الشامل والذي لا يستثني أحد لدينه أو شكله أو لونه أوعرقه.

•أهمية العدالة وإقامتها

تنطلق أهمية العدالة في أنها لازم لاستقرار حياة المجتمع وأفراده؛ فإذا تحققت العدالة في المجتمع واطمئن أفراده إلى أنه يحصل على حقه ولا يعتدي عليه فإن ذلك يساهم بشكل كبير في استمرارية الفرد في العطاء الحضاري والعمل لرفعة ورقي المجتمع الذي يعيش فيه.

فإن عدم ذلك الأمر أو لم يتحقق بالصورة الصحيح أحس الفرد بعدم وجود قيمة له وعدم الأمان النفسي، الذي يتسبب في إنهياره الروحي والنفسي مما يترتب عليه كونه فرداًغير ذي أهمية في المجتمع.

أهداف العدالة:

وللعدالة أهداف حتي يتحقق المراد منها، ومن تلك الأهداف ما يلي:

1- الانصاف وهو : في القول والفعل ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾[الأنعام:152] قال المناوي: (الإنصاف في المعاملة: العدل بأن لا يأخذ من صاحبه من المنافع إلا مثل ما يعطيه، ولا

1- أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، (100/3)، والبيهقي في شعب الإيمان، (5137).

2-د. محمد عثمان الخشت : المجتمع المدني والتعددية والتسامح في سياق الحضارة الإسلامية ، مقالة في مجلة التسامح.العدد الثاني عشر،1426هـ -2005م

ينيله من المضار إلا كما ينيله، وقيل: هو استيفاء الحقوق لأربابها، واستخراجها بالأيدي العادلة والسياسات الفاضلة)[1].

2- المساواة وهي التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو المستوى الاجتماعي[2]. قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[الحجرات:13]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {كلكم لآدم وآدم من تراب}[3]. ولهذا يقصد بها : التماثل بين الجميع في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الدين أو الحالة الاجتماعية، وتوافر معاملة مساوية لكل بني البشر، وإلغاء الفوارق الموجودة والتي تظهر بحكم الطبيعة[4].

3- التوازن وهو : الخط الفاصل بين الإفراط والتفريط، ويشمل كل جوانب الحياة، توازن بين الحقوق والواجبات، بين الروح والبدن، وبين العمل للدنيا والعمل للآخرة، بين العلم وبين العمل، بين مصالحنا ومصالح الآخرين، توازن في طلب المال، في تقييم الأشخاص، في النظر إلى الأمور، في التربية. قال تعالى: {وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك} [سورة القصصٍ][5].

4- عدم الاعتداء على الآخرين ويراد به عدم إلحاق الضرر بشخص مهما كان أو انتقاصه حقه أو أخذ ماله منه بغير وجه

1- المناوي : التوقيف على مهمات التعاريف، (ص: 65).

2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).

3- د.محمد حميد الله الحيدر أبادي، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي و الخلافة الراشدة، مطبعة القاهرة، مصر، ص 56 بدون تاريخ. والحديث أخرجه الترمذي :سنن الترمذي » كتاب المناقب » باب في فضل الشام واليمن5/ 734 حديث (3954).

4- دينا سليمان كمال لاشين، حول مفهوم المساواة ابعاد واشكاليات، المركز الديمقراطي العربي، 11يوليو 2019، https://democraticac.de/?p=61684.

5- مُحَمَّد بن حَسَن بْن عَقيل مُوسَى الشَّرِيْف: التنازع والتوازن في حياة المسلم، الناشر: مؤسسة الطباعة والصحافة والنشر، جدة - المملكة العربية السعودية،ص13.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

حق[1].وهو إطار اخلاقي يساعد في تحديد وقياس الإستهلال بالقوة لفرد أو مجموعة من الافراد ضد فرد آخر أو مجموعة أخرى من الافراد.

وقد أعلن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحق ضمن حقوق الإنسان في حجة الوداع يوم الحج الأكبر، فعن أبي بكرة τ قال: خطبنا رسول الله ρ يوم النحر فقال: { أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال: أليس ذو الحجة؟ قلنا: بلى، قال: (أتدرون أي بلد هذا؟) قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: فسكت حتى ظننا أن سيسميه بغير اسمه، فقال: أليس بالبلدة؟ قلنا: بلى، قال: { فإنَّ دماءكم وأموالكم حرام كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت؟} قالوا: نعم، قال: { اللهمَّ! اشهد، ليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغٍ أوعى من سامع، ألا فلا ترجعُن بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض}[2]. فقاتل الله أولئك الدجاجلة الذين يقولون: إنَّ الإسلام هضم الحقوق، ولم يعط للناس حقوقهم، ولم يتح لهم حرياتهم، أين هم من مثل هذه الحقوق؟!.

5- حماية المصالح الفردية والعامة على حد سواء، وذلك

وتعتبر العدالة قاعدة اجتماعية أساسية لإستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض، فالعدالة محور أساسي في الأخلاق وفي الحقوق وفي الفلسفة الاجتماعية فهي قاعدة تنطلق منها بحوث إيجاد المقاييس والمعايير الأخلاقية والقانونية[3].

والعدالة بهذا المعني مفهوم أخلاقي يقوم على الحق والأخلاق، والعقلانية، والقانون، والقانون الطبيعي والإنصاف،ونظريات العدالة لا تختلف اختلافاً كبيراً من مجتمع إلى آخر، ولكن تطبيق مفاهيمها يختلف وعند اختلاف المفاهيم لا يمكن أن تتواجد العدالة؛ فالعدالة هي القوانين

1- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني: الأخلاق الإسلامية وأسسها، طبعة القلم للطباعة والنشر والتوزيع. سنة 2010م، ج1/622.

2- رواه البخاري: صحيح البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب من قال الأضحى يوم النحر، ج5/ص2111 رقم 5230.

3- بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، 2009، ص 146.

الطبيعية التي وجدت مع وجود الكون وتحقيقها فيما يتعلق بالبشر يرتبط بمدى إدراكهم وفهم للرسالات السماوية التي توضح ما أراد منهم خالقهم[1].

أشكال العدالة :

إذا كانت العدالة هي الحكم بالحق فهي ثابتة في حال القياس على الحقوق الطبيعية ومتحولة في حال القياس على الحقوق المكتسبة (الموضوعة من الإنسان) [2]. بمعني أنها تكون حق لا جدال فيه في الخقوق الطبيعية للإنسان مثل حقه في الحياة وحقه في العيش بكرامة وحقه في الحرية وحقه في العدل وغيرها.

1- العدالة المساواتية

وهي تعني التساويبين جميع البشر عن طريق التخلي عن التمييز بين المجموعات البشرية القائم على الجنس أو العرق أو العقيدة أو ماشابه و هنا يصح القول : كل البشر تلد حرة ومتساوية في حقوقها الطبيعية، مثل كرامتها، وإن مؤدى هذا هو أن المساواة تأتي تالية وتابعة للعدل، وهو خلاف بعض الدراسات الأخرى التي جعلت من المساواة قيمة مركزية سابقة عن العدل، ومن أهم هذه الدراسات العمل الجاد الذي قام به عبد الرحمن الحاج في كتابه الخطاب السياسي في القرآن[3].يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تأسيس ذلك المعني القيمي للعدالة وأنه حق من حقوق الإنسان الطبيعية :" متي استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"[4].

1- العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن ، سنة October 2022 مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية 26(2020).

2- أفلاطون، الجمهورية العابرة. روبن واترفيلد (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1984).

3- أمجد جبرون: العدل والمساواة في الإسلام: قراءة تقدمية، 2021م، وعبد الرحمن الحاج، الخطاب السياسي في القرآن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط. 1/ 2012، ص. 275، 294.

4- روي أن عمرو بن العاص رضي الله عنه، عندما كان واليًا على مصر في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، اشترك ابنٌ لعمرو بن العاص مع غلام من الأقباط في سباق للخيول، فضرب ابن الأمير الغلام القبطي اعتمادًا على سلطان أبيه، وأن الآخر لا يمكنه الانتقام منه؛ فقام والد الغلام القبطي المضروب بالسفر صحبة ابنه إلى المدينة المنورة، فلما أتى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، بَيَّن له ما وقع، فكتب أمير المؤمنين إلى عمرو بن العاص أن يحضر إلى المدينة المنورة صحبة ابنه، فلما حضر الجميع عند أمير المؤمنين عمر، ناول عمر الغلام القبطي سوطًا وأمره أن يقتص لنفسه من ابن عمرو بن العاص، فضربه حتى رأى أنه قد استوفى حقه وشفا ما في نفسه. ثم قال له أمير المؤمنين: لو ضربت عمرو بن العاص ما

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

2- العدالة السياسية

وتعني الحق في ممارسة العمل السياسي الوطني والعالمي كذلك بلا تفرقة، وقد أقرت ذلك القوانين المختلفة، منها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر في عام(1948م) والذي ينص على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعد وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان— صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد،و للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم. ومن المعترف به على نطاق واسع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد ألهم ومهد الطريق لاعتماد أكثر من سبعين معاهدة لحقوق الإنسان، مطبقة اليوم على أساس دائم على المستويين العالمي والإقليمي[1].

وفي الإسلام كانت وثيقة المدينة أسبق القوانين والوثائق التي أسست للعدالة بين البشر جميعاً على اختلاف عقائدهم وألوانهم وأشكالهم،فقد ضمنت وثيقة المدينة التي وضعها النبي صلى الله عليه وسلم كأول دستور لتحقيق العدالة بين جميع الأفراد على تلك الحقوق، وفيها صارت جميع الحقوق الإنسانية مكفولة، كحق حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، والمساواة والعدل[2].

منعتك؛ لأن الغلام إنما ضربك لسطان أبيه، ثم التفت إلى عمرو بن العاص قائلاً: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟.(عبد العزيز إبراهيم العمري : الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين ، الناشر:دار اشبيليا . سنة النشر : 1422هـ/2001م).

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217.

2- انظر : بسيوني، محمود شريف: الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان دار الشروق، القاهرة، 2003م. وقد نشرت هذه الوثيقة بتصريح من المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول شيكاغو ج2. ابن سيد الناس (أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى (ت 734هـ): عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، بيروت : دار الآفاق، 1977م ص167. ابن القيم (محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي) : زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، بيروت – الكويت: مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية -الطبعة الرابعة عشر، 1407 هـ- 1986م، ص198.

3- العدالة القضائية

من خلال وضع القوانين المتوازنة، والتي تناسب العقوبة مع الجريمة، والحق في المحاكمة العادلة والعلنية وأن يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي، وألا يهضم حقه في الدفاع عن نفسه، وكذلك لا يتأخر في تلك العدالة حتي لا تكون مداعاة للظلم ليتحقق ما يعرف باسم العدالة الناجزة[1].

4-عدالة المبادلة

كتهذيب دفع تعويضات الأضرار وتسويتها عمليا، والابتعاد عن العين بالعين والسن بالسن، ليتحول الضرر (حسب الإمكانية) إلى قيمة معقولة وممكنة[2]. وهي وإن كانت داخلة ضمن العدالة القضائية إلا أننا آثرنا ذكرها منفصلة للتأكيد على ضرورة أن يتحقق القصاص والمساواة فيها بشكل واضح. حيث إنها تمثل أهمية في إقامة العدالة بصورة تامة.

5-العدالة الاجتماعية : وتكون عن طريق التوزيع العادل للثروات وأماكن العمل وفرصه، وفرص سد الحاجات المعيشية والطبية والغذائية وماشابه[3]. وهو ما تسعي إلى الجموع الغفيرة من العالم؛ حيث إن الفرد الذي يحصل على حقه في العدالة الاجتماعية يكون أكثر تجاوباً وإيجابية في المجتمع مما يؤثر على تقدم المجتمع ورقيه.

وكذلك التناغم بين جيل اليوم وأجيال المستقبل من خلال التوازن بين التعويض التقاعدي والتأمين التقاعدي، ومن خلال التوازن البيئي والاستفادة من الثروات الباطنية دون النسيان أنها محدودة، ومحاولة اختراع وتحسين أدوات إنتاج الطاقة المتجددة ليتم توريث أرض تُمكّن الجيل القادم من العيش عليها وذلك " يعني: ألا يستأثر جيل بخيرات الأرض المذخورة والمنشورة، بل يجب على الجيل الحاضر أن يراعي

1- د. شبل إسماعيل طه : العدالة الناجزة فى الإجراءات المدنية من منظور الفقه الإسلامى والقانون، مجلة كلية ، العدد 37، سنة 2022م،ج1، 3/3.

2- أمارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010. وأمارتيا سن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 303، أيار / مايو 2004، ص 49 – 50.

3- ديفيز، جيمس ب. ساندستروم، سوزانا؛ شوروكس، أنتوني ف. وولف، إدوارد ن. "تقدير التوزيع العالمي للثروة الأسرية" (PDF). المؤسسة/الدولة: جامعة ويسترن أونتاريو، كندا؛ جامعة الأمم المتحدة الأوسع.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

الجيل المقبل، مثل صنيع الأب الذي يدخر لأبنائه" [1]. كما فعل عمر رضي الله عنه في أرض السواد[2].

فلقد نظر الإسلام لهذا الحق للأجيال القادمة، منذ زمن الصحابة رضوان الله عليهم، فقد كانت هذه الرؤية حاضرة منذ وقت مبكر حين ظهرت مشكلة " أرض السواد "، وهي ما يشار به إلى سواد كسرى الذي فتحه المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض العراق، وقد سُمي سوادا لسواده بالزرع والأشجار؛ لأنه متاخم جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا شجر كانوا إذا خرجوا من أرضهم إليه ظهرت خضرة الزرع والأشجار فتعطي لوني الخضرة والسواد[3].

وحرصاً على حقوق الأجيال القادمة وحقها في تلك الموارد. فحين تم فتح هذه الأرض، وحار المسلمون في توزيع هذه المساحات الشاسعة جدا، فالمعتاد أنها توزع على الفاتحين؛ حيث عُرِض الأمر على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فأبى أن يعطي السواد للجنود والقادة الفاتحين، فقالوا: إنا فتحناه عنوة. فقال عمر: فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟ فأخاف أن تفاسدوا بينكم في المياه، وأخاف أن تقتتلوا. فأقر أهل السواد في أرضهم، وضرب على رؤوسهم الضرائب - يعني الجزية - وعلى أرضهم الطسق - يعني الخراج - ولم يقسمها بين الفاتحين. وقد أرسل في ذلك كتابا إلى سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه -: " أما بعد، فقد بلغني كتابك، تذكر أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم، وما أفاء الله عليهم، فإذا أتاك كتابي هذا فانظر، ما أجلبَ الناس عليك من كراع أو مال، فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعمالها،

1- د. يوسف القرضاوي : ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده ، مكتبة وهبة، القاهرة، سنة 1989م، ص253.

2- سواد العراق هو اسم أطلقه الفاتحون المسلمون على الأراضي الزراعية التي تقع جنوب بلاد النهرين، على أطراف دجلة والفرات وما بينهما، وسمي العراق قديما أرض السواد لكثرة مزارعه ومنتجاته الزراعية، لكن الوضع تغير الآن حيث إن القطاع الزراعي يشهد أسوأ فتراته بالبلاد، فمساحة الأراضي المزروعة انخفضت إلى 12 مليون دونم، من مستوى 48 مليونا.(انظر: عكام، محمود: الموسوعة الإسلامية الميسرة : (1415هـ / 1995م) دمشق: دار صحارى. ج7،ص. 1361).

3- الماوردي : الأحكام السلطانية ، دار الكتب العلمية، بيروت، ص217.

ليكون ذلك أعطيات المسلمين، فإنك إن قسمتها فيمن حضر لم يكن لم يجيء بعدهم شيء"[1].

6-عدالة الحماية الاجتماعية

ويراد بها حماية حقوق الضعفاء في المجتمع ومن لا يستطيع أن يطالب بحقه لظروف نزلت به كحماية المعاقين والأقليات وتحقيق القدرة على العيش [2]. وقد سبق التشريع الإسلام كافة القوانين في تحقيق تلك العدالة في مثل قوله صلى الله عليه وسلم :{اللهم إني أحرج حق الضعيفين اليتم والمرأة }[3].

إن العدالة الاجتماعية وحمايتها في المفهوم الإسلام تأخذ بُعدا آخر في التعامل مع الطوائف التي تحتاج ،لى رعاية واهتمام أكبر من غيرها خاصة لأن لها من الظروف ما ليس لغيرها، لذلك كان لتلك الفئات في المجتمع كبير عناية واهتمام.

المبحث الثاني
العدالة في المفهوم الإسلامي

إن أهم ركيزة حضارية في البناء والتنمية، وأعظم أساس تقام عليه الدول والنظم هي العدالة التي جاء الإسلام حاملاً لواءها ومقيماً لمعالمها إقامة لافتة بين التشريعات التي نظم بها شؤون الحياة وحمى بها الحقوق وحفظ بها المجتمعات.

وقد ارتبطت العدالة في منظور الإسلام بمفاهيم عدة، ويمكن تناول كل مفهوم من مفاهيم العدالة التي جاء بها الإسلام بشكل مستقل ومنفصل عن الإسلام، مثل الحقوق والحرية والنظام والأحكام التشريعية الفقهية التي نظّر لها علماء الإسلام في مجالاتهم المختلفة، لكن الخيط الرابط بين تلك المفاهيم هو العدل الذي تجلّى في نظام تشريعي محكم يراعي التدرّج

1- أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي: مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ، دراسة وتحقيق: د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1428هـ، 2007م، ص70.

2- محمد إبراهيم البنداري : ملامح من العدالة الاجتماعية في الفقه الإسلامي والقانون العماني، مجلة الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 38، العدد 2 ابريل 2023م، الصفحة 1-53.

3- أخرجه ابن ماجه : سنن ابن ماجه » كتاب الأدب » باب حق اليتيم،ج2،ص1213، رقم 3678.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

والواقعية بين متطلبات التنفيذ ومقتضيات الحكم، ومن هذا المنطلق جاءت قضية العدل في المفهوم الإسلامي نابعة من أحكامه وتشريعاته التي أرست وأسست للعدالة بالمفهوم الصحيح بما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

قيمة العدل في الإسلام

يؤكد الإسلام على تطبيق العدل بين الناس وإقامة العدالة بلا تجاوز ولا تحيز. لذلك كانت عملية اختيار القضاة المنوط بهم تحقيق العدل بين أفراد المجتمع مرتبطة بعدة شروط يجب توفرها في القاضي من أهمها التقوى والعلم بالكتاب و السنة والشريعة. وقد اشترط عمر بن الخطاب رضي الله عنه على القاضي الالتزام بمايلي:

(تنفيذ الأحكام إذا تبين الحق من الباطل، تطبيق العدل بين المتقاضين على اعتبار أنهم متساوين، مطالبة المدعي بالحجة والدليل والمنكر بأداء اليمين، اللجوء إلى الصلح بين المتقاضين إذا لم يتعارض ذلك مع قِيَم الدين، مراجعة الأحكام إذا تبين أنها خاطئة)[1].

أبعاد العدالة في المفهوم الإسلامي:

وللعدالة أقسام وأبعاد في المفهوم الإسلامي تشمل جميع الجوانب المتعلقة بحياة الأفراد ليتحقق من خلالها أهداف العدالة في إقامة مجتمع مستقر يأخذ كل فرد حقه ويقوم بواجبه، وهذه الأقسام هي:

العدالةالاجتماعيـة : تشمل توزيع الثروات والموارد بين الأفراد والمجتمعات بطريقة عادلة.

فقد جعل الإسلام العدالة الاجتماعية على رأس أولوياته فشرع لها من التشريعات وسن لها من القوانين ما يحققها على أرض الواقع وبين الناس، وذلك من خلال عدة أمور منها:

أ-حق الناس في الموارد {الناس شركاء في ثلاث}[2].

1- بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، 2003. وقد نشرت هذه الوثيقة بتصريح من المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول شيكاغو.

2- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني: نيل الأوطار، كتاب إحياء الموات ، باب الناس شركاء في ثلاث وشرب الأرض العليا قبل السفلى إذا قل الماء أو اختلفوا فيه، ج5،ص365. والحديث أخرجه ابن ماجه:سنن ابن ماجه » كتاب الرهون » باب المسلمون شركاء في ثلاث،ج2، ص827، رقم 2473.

وعلى هذا النحو يجب أن تفهم توجيات القرآن الكريم واتجاه الإسلام، فهذا هو الفهم الذي يتماشى مع منهجه العام في التوجيه، والتشريع الإسلامي والعدالة الاجتماعية[1].

ب- تقنية توزيع الثروة،لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية لابد من تقنية توزيع الثروة، وهي تقنية تعتمد على إشراك الفقراء ومحدودي الدخل في الملكيات العامة والأموال المشتركة بصورة أقوى من الأغنياء، والمنطلق من هنا من آية الحشر: (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (الحشر: 6-7).

العدالة القانونية : تطبيق القوانين والأحكام بمساواة على الجميع دون تفرقة. وعدم الفصل بين كون الأفراد مواطنون على درجة واحدة وبين كونهم أمام القانون سواء بحيث لا يطبق القانون على الضعيف وترك تطبيقه على القوي صاحب الجاه والمنصب[2].

العدالة الشخصية : التعامل بالمساواة والنزاهة في الحياة الشخصية والمعاملات اليومية.

وقد بين الطاهر بن عاشور أن هذه الأصول كانت متحققة في دعوة سيدنا شعيب لقومه، قال تعالى : ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ وَلاَ تَنقُصُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّيَ أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ وَيَا قَوْمِ أَوْفُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[3].

1- فتحي السيد، عبده أبو سيد، الاسلام و العدالة الاجتماعية رؤية اجتماعية في الأحكام الشرعية،الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة2، سنة 2009م،ص85.

2- محمود بسطامى :أزمة العدالة فى الفكر القانونى ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الخامس والخمسون، العدد الأول ،مارس ٢٠١٢م.الصفحات 1- 42.

3- محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ): التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤هـ سورة هود ، ج13/ص 149. والآية من سورة هود :84-85.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

روى الشيخانِ عن أبي هريرة رضي الله عليه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {كل سلامى من الناس عليه صدقةٌ، كل يومٍ تطلع فيه الشمس يعدل بين الاثنين صدقةٌ ، ويعين الرجل على دابته فيحمل عليها أو يرفع عليها متاعه صدقةٌ ، والكلمة الطيبة صدقةٌ ، وكل خطوةٍ يخطوها إلى الصلاة صدقةٌ، ويميط الأذى عن الطريق صدقةٌ}[1]. قال الإمام النووي : قوله صلى الله عليه وسلم : {يعدل بين الاثنين صدقةٌ}[2] ؛ أي: يصلح بينهما بالعدل[3].

وفي الحديث أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم : { وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له متاعه صدقة }[4]. إنّه مثال حيّ على قضية التعاون على البرّ والتقوى ، ووجه من وجوه التكافل الإنساني ، لاسيما وأن الفرد بطبيعته لا يستطيع أن ينفرد بقضاء شؤونه كلها ، بل لابد له من الاستعانة بغيره ، وهذه سنة الله في خلقه أن جعل الناس يتخذون بعضهم بعضا سخريّا ، فإذا قام كل فرد بإعانة أخيه وتوفير حاجته ، انتشرت المحبّة بين المؤمنين والناس جميعاً[5].

وإن أكثر ما يقع في المجتمع من خلل في البناء الاجتماعي وتدهور في أخلاقه وقيمه أن يري المظلوم حقه مهضوم، وأن القانون لا يأتي له بحقه فيكون حاله واحد من اثنين إما أن يأخذ حقه بيده، أو يسكت على مضض؛ فإذا كانت الأولي انتشر الفساد في المجتمع وعمت فيه الفوضي وشاعت شريعة الغاب، وإذا كانت الثانية أوجدت مجتمعاً سلبياً عديم الفائدة لا يرجي منه تقدم ولا نفع، لهذا كان المفهوم الإسلامي للعدالة أن تتحقق كاملة غير منقوصة

1- رواه البخاري : صحيح البخاري ، كتاب الجهاد والسير ، باب من أخذ بالركاب ونحوه (حديث رقم: 2989)

2- أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف،ج7،ص78 رقم 1009.

3- النووي : مسلم بشرح النووي ، (جـ 4 /ص 103).

4- أخرجه البخاري: صحيح البخاري » كتاب الجهاد والسير » باب من أخذ بالركاب ونحوه، ج6، ص153، رقم 2827.

5- د. محمود عبد الستار الدهان :الإصلاح الاجتماعي في القرآن الكريم (دراسة موضوعية) مجلة مداد الآداب ، جامعة الفلوجة كلية العلوم 2019م ، ص156.

وأن يُعطي كل ذي حقه حقه مهما كان ضعيفاً وأن يأخذ الحق من القوي مهما كانت قوته ونفوذه يقول النبي صلى الله عليه وسلم:{انصر أخاك ظالماً أو مظلوما، قالوا: يارسول الله ننصره مظلوما! فكيف ننصره ظالماً، قال: تحجزه عن الظلم فإن ذلك نصره}[1]، وما حديث المرأة المخزومية[2] التي سرقت إلا خير دليل على العدالة الإسلامية وأنه لا محباة في لإقامتها.

وبهذا نري أن العدالة في المفهوم الإسلامي منطلقة من منهج القرآن الكريم في إقرار الحقوق وحمايتها وتقديم رعايتها على كثير من الأمور، وأن العدالة إذا تحققت في المجتمع ساده الأمن والاستقرار، والعكس إذا غابت عنه العدالة.

المبحث الثالث

العدالة في الفكر الفلسفي

مفهوم العدالة في الفكر الفلسفي:

اتخذ مفهوم العدالة عند الفلاسفة أشكالاً كثيرة، فقد كان لكلّ منهم رؤيته وتأطيره لمفهوم العدالة وفقاً للمرحلة والظروف التي عاش بها، فإذا ما سلطنا الضوء على مفهوم العدالة عند أرسطو نجد أنها تنقسم إلى دلالتين: عامة، وخاصة.

وقد طُرح السؤال عن طبيعة العدالة في الفلسفة الإغريقية القديمة، في محاولات للإجابة، فقد طُرح كحلٍ موضوعَ الارتباط بنظام ما فوق طبيعي أو ارتباط العدالة بفضيلة إلهية[3]. أما أفلاطون(باللاتينية: Plato) (باليونانية: Πλάτων) (عاش 427 ق.م - 347 ق.م) فكان يفهم العدالة

1- أخرجه البخاري: صحيح البخاري ، كتاب المظالم، باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوما،ج5/ص117 رقم 2311.

2- حديث المرأة المخزومية عن عائشة ، أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلمه أسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتشفع في حد من حدود الله ثم قام فاختطب ثم قال : إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . أخرجه البخاري: صحيح البخاري ،كتاب أحاديث الأنبياء ، باب حديث الغار،ج6/ص601 رقم 3288.

3- أفلاطون، الجمهورية العابرة. روبن واترفيلد (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1984).

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

على أنها فضيلة أساسية وعلى أساس هذه الفضيلة المثالية كان على كل شخص (من دافع ذاتي) القيام بواجبه لوضع أقسام الروح الثلاثة (الرغبة والشجاعة والوعي) في حالة تواز[1].

وأرسطو (بالإغريقية: Ἀριστοτέλης) (384 ق.م - 322 ق.م) توما الأكويني (1224-1274)كانا يعتبران أن العدالة ليست فقط فضيلة أساسية إنما عمل خيري وتضحية من أجل الآخرين[2]، وفي محاورة الجمهورية، يستخدم أفلاطون سقراط ليجادل عن العدالة التي تغطي كلا من الفرد العادل ودولة المدينة العادلة. العدالة هي علاقة سليمة منسجمة بين الأجزاء المتنازعة في الفرد أو المدينة[3].

وبالتالي، فإن تعريف أفلاطون للعدالة هو امتلاك وفعل ما في يد الفرد. الرجل العادل هو الرجل في المكان المناسب، وهو يفعل ما في مقدوره ويقدم المقابل الدقيق لما جناه. ينطبق ذلك على كل من المستوى الفردي والمستوى العالمي؛فتتكون روح المرء من ثلاثة أجزاء: المنطق والخيال والرغبة. بصورة متشابهة كما تتكون المدينة من ثلاثة أجزاء. يستخدم سقراط مثل العربة الحربية لإيضاح هذه النقطة: تعمل العربة ككل لأن قوة الحصانين يوجهها قائد العربة. لذا فإن محبي الحكمة (الفلاسفة كأحد معاني المصطلح) يجب أن يحكموا لأنهم هم فقط من يفهمون ما هو الخير وما هو الشر.

ويضرب لذلك مثلاً فيقول: إذا مرض شخص ما، فإنه يذهب إلى الطبيب وليس إلى المزارع، لأن الطبيب خبير في مجال الطب. بصورة متشابهة، يمكن أن يطمئن الفرد على مدينته في يدي خبير في مجال الخير والشر، وليس في يدي مجرد سياسي يحاول الحصول على السلطة من خلال إعطاء الناس ما يريدونه، وليس ما هو مناسب لهم. ويستخدم سقراط

1- العدالة في الفلسفة اليونانية (مفهوم العدالة عند افلاطون وأرسطو) مجلة متون Volume 15, Numéro 2, Pages 84-97سنة 2022م

2- عبد الباقي البكري، مباديء العدالة مفهومها ومنزلتها ووسائل إدراكها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، 1984، ص57 وما بعدها.

3- د. ثروت انيس الأسيوطي، نشأة المذاهب الفلسفية وتطورها ـ دراسة في سوسيولوجيا الفكر القانوني ـ مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الثاني ، السنة الثامنة ، يوليو 1966، ص 110 وما بعدها. وانظر: صلاح الدين عبد الوهاب ، الأصول العامة لعلم القانون ـ نظرية القانون ، مصدر سابق ، ص 36 وما بعدها.

مثل السفينة لإيضاح هذه النقطة أيضاً : تشبه المدينة غير العادلة سفينة في عرض المحيط، يقودها قائد قوي لكنه مخمور (عامة الشعب)، ومجموعة من المستشارين غير الجديرين بالثقة والذين يحاولون التلاعب بالقائد لكي يعطيهم السلطة على تحديد اتجاه السفينة (السياسيون)، وملاح (الفيلسوف) وهو الشخص الوحيد الذي يعرف كيف يوصل السفينة إلى الميناء. بالنسبة إلى سقراط، فإن الطريقة الوحيدة لكي تصل السفينة إلى وجهتها (الخير) هي إذا أصبح الملاح هو المسؤول[1].

وفي تأسيسه لنظريته في العدالة، وضع فيلسوف السياسة الأمريكي جون رولز (1921 – 2002) معياراً يتم على أساسه وضع مبادئ ومعايير مجتمع عادل، بناء على عقد اجتماعي بين أناس أحرار ومتساوين[2]، وقد افترض رولز أن العقد الاجتماعي الذي يؤسس المجتمع العادل يتم في حالة أطلق عليها "الوضع الأصلي"The Original Position، وافترض أن عملية تأسيس مبادئ العدالة في هذا الوضع الأصلي تتم في ظل ما أسماه "حجاب الجهل" The Veil of Ignorance. ويعني "حجاب الجهل" التغاضي عن كل ما يميز الناس عن بعضهم البعض من ثروة أو مكانة أو عرق أو جنس، وتنحية الامتيازات التي يتمتعون بها تماماً من أجل تركيز الانتباه على المبدأ الواحد الذي يجمعهم وهو المساواة ، وهو أحد أسس أي نظرية في العدالة. يضع رولز نظريته في تأسيس مبادئ العدالة باعتبار أن من شروط هذا التأسيس أن يتم كما لو كان من وراء حجاب الجهل هذا، وهو تجربة فكرية افتراضية thought experiment، يجب أن يقوم بها كل من أراد تأسيس مجتمع عادل[3].

مبادئ العدالة في الفكر الفلسفي:

وتمثلت مبادئ العدالة عند رولز في عدد من المبادئ جعلها أساس لنظرية العدالة عندها ، وهي بمثابة تصور للعدالة من وجهة نظر الليبرالية السياسية ، وهذه المبادئ هي :

1- انظر د. عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية،ج1،القانون،1972،ص 217 وما بعدها. وانظر: د. حامد زكي ، التوفيق بين القانون والواقع ، ج1 ، مجلة القانون والاقتصاد ، مصر ، س1 ، ع5 /ص 765.

2) Rawls, John, A (Theory of Justice. Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1971.

3) المصدر نفسه.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

المبدأ الأول في العدالة : لكل شخص حق متساو لأكبر حرية ممكنة موافقة مع نفس الحرية للآخرين. الحريات الأساسية للمواطنين هي الحرية السياسية للاقتراع والترشح للانتخابات للمناصب العامة، وحرية الكلام والتجمع، وحرية الضمير، وحرية الملكية الشخصية والحرية من الاعتقال العشوائي. إلا أن في الأمر بعض النزاع فيما إذا كان يمكن استنتاج أن حرية التعاقد مشمولة ضمن هذه الحريات:

"حريات ليست في هذه القائمة، على سبيل المثال، الحق في تملك نوع معين من الممتلكات (مثلا وسائل الإنتاج) وحرية التعاقد كما هي بمفهوم عقيدة عدم التدخل ليست أساسية، وهكذا فهي ليست محمية بأولوية المبدأ الأول[1].

المبدأ الثاني في العدالة يتعين تنظيم اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بحيث يتحقق ما يلي :

(أ) يجب أن يحققا المنفعة الأكبر لأقل الأعضاء استفادة في المجتمع أو بما يسمي الفئات الفقيرة أو المهمشة، بما يتوافق مع مبدأ التوفير العادل. (مبدأ الفرق) وذلك لضمان تحقق هذا المبدأ بين جميع الأفراد.

(ب) يجب أن تكون المناصب العامة مفتوحة للجميع بشروط المساواة المنصفة في الفرص[2].بحيث لا تكون لأهل الثقة على حساب أهل الكفاءة من جهة، ومن جهة آخري إتاحة الفرصة لظهور كفاءات جديدة.

مبدأ الحرية المتساوية الأعظم : لكل شخص حق متساوٍ بأوسع نظام شامل للحريات الأساسية المتساوية المتوافقة مع نظام مماثل يحقق الحرية للجميع»[3].

ويهتم مبدأ الحرية المتساوية الأعظم بشكل أساسي بتوزيع الحقوق والحريات. يحدد رولز الحريات الأساسية المتساوية التالية: «الحرية السياسية (الحق في التصويت وتولي المناصب العامة) وحرية التعبير وحرية التجمع؛ حرية الضمير وحرية الفكر؛ حرية الشخص، التي تشمل

---

(1) (Rawls, John, A Theory of Justice. Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1971.

(2) رولز، 1971، العدالة ، ص 302؛ الطبعة المنقحة ، (ص 53).

(3) Follesdal ،Andreas ؛Mertens (2005). Real world justice : grounds, principles, human rights, and social institutions. Dordrecht: Springer . ص. 88.

التحرر من الاضطهاد النفسي والاعتداء الجسدي وتقطيع الأوصال (سلامة الشخص)؛ الحق بالاحتفاظ بالممتلكات الشخصية والتحرر من الاعتقال والمصادرة التعسفيين على النحو المحدد في مفهوم سيادة القانون"[1].

ويوجد بعض الجدل بخصوص إمكانية استنتاج حرية التعاقد حيث يعتبرها بعضهم أنها من العدالة لإدراجها ضمن هذه الحريات الأساسية: "إن الحريات غير الواردة في القائمة، كالحق في امتلاك أنواع معينة من الممتلكات وحرية التعاقد كما يفهمها مبدأ عدم التدخل ليست أساسية؛ وبالتالي فهي ليست محمية من قبل أولوية المبدأ الأول"[2].

مبدأ الاختلاف: يجب ترتيب أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لتكون (أ) في صالح أفراد المجتمع الأقل حظًا، بما يتفق مع مبدأ التوفير العادل(2أ)[3].

إن ادعاء رولز في (أ) هو أن الخروج عن المساواة في قائمة ما يسميه المنافع الأولية – «الأشياء التي يريدها الرجل العقلاني أيًا تكن الأشياء الأخرى التي يريدها"[4] – لها ما يبررها فقط إلى الحد الذي تحسّن فيه من نصيب أولئك الأسوأ حالًا في ظل هذا التوزيع مقارنة بالتوزيع السابق المتساوي. إن موقفه مساواتي إلى حد ما، مع اشتراط أن أوجه عدم المساواة مسموح بها عندما تفيد الأقل حظًا. من النتائج المهمة لوجهة نظر رولز هي أن أوجه عدم المساواة قد تكون في الحقيقة عادلة، طالما أنها تعود بالفائدة على الأقل ثراءً. تستند حجته فيما يخص هذا الموقف إلى حد كبير على الادعاء بأن العوامل التعسفية أخلاقيًا (كالأسرة التي يولد ضمنها الفرد) لا ينبغي أن تحدد فرص حياة الشخص أو الفرص المتاحة له. يتوجه رولز إلى حدس مفاده أن الشخص لا يستحق أخلاقيًا المواهب التي ولد بها؛ بالتالي لا يحق للشخص الحصول على جميع المنافع التي يمكن له الحصول

---

[1]) المصدر نفسه.

([2]Rawls, p.53 revised edition; p.60 old 1971 first edition - Rawls, p.54 revised edition.

[3]) يذكر رولز عبارة "حجاب الجهل" the veil of ignorance 56 مرة في الطبعة الأولى من "نظرية في العدالة"، و17 مرة في كتابه "العدالة كإنصاف".

[4]) رولز، 1971، العدالة ، (ص 92).

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

عليها منها؛ وبالتالي، يُلغى معيار واحد على الأقل من المعايير التي يمكن أن توفر بديلًا للمساواة في تقييم عدالة التوزيعات[1].

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب مبدأ التوفير العادل أن يُترك نوع من الاحترام المادي للأجيال القادمة. على الرغم من أن رولز غامض حول ما يعنيه هذا، يمكن فهمه بشكل عام على أنه «مساهمة لأولئك الذين سيأتون لاحقًا[2].

مبدأ تكافؤ الفرص: يجب ترتيب أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون (ب) مرتبطة بالمناصب والوظائف المفتوحة للجميع في ظل ظروف تكافؤ عادل في الفرص (2ب) [3].

الشرط الوارد في 2ب يسبق ذلك الوارد في 2أ معجميًا. وذلك لأن تكافؤ الفرص لا يتطلب فقط توزيع المناصب والوظائف على أساس الجدارة، بل أن تتاح للجميع فرصة معقولة لاكتساب المهارات التي تُقيم على أساسها الجدارة، حتى لو لم يكن لدى الشخص الموارد المادية الضرورية – بسبب عدم المساواة المفيد المنبثق عن مبدأ الاختلاف.

قد يُعتقد أن هذا الشرط، بل والمبدأ الأول للعدالة أيضًا، يتطلبان مساواة أعظم من مبدأ الاختلاف، لأن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، حتى عندما تكون في صالح الأشخاص الأسوأ حالًا، سوف تميل إلى تقويض قيمة الحريات السياسية بشكل كبير وأي تدابير نحو تكافؤ عادل في الفرص[4].

ومع ذلك لم يتمكن رولز من تأسيس نظريته في العدالة إلا بتجاوز الرأسمالية فكرياً. وإذا كانت الاتجاهات الاشتراكية والماركسية تنادي دوماً بإلغاء الطبقات في المرحلة الشيوعية، فإن دعوة رولز لإلغاء افتراضي

([1]Rawls, p.53 revised edition; p.60 old 1971 first edition - Rawls, p.54 revised edition.

[2]) رولز، 1971، العدالة (ص 255).

([3]Rawls ،John (1999). A Theory of Justice: Revised Edition .266 .ص . ISBN:0674000781. OCLC:41266156.

([4]Rawls, p. 53 revised edition; p. 60 in the 1971 first edition.

نظري للطبقات في تأسيس نظرية في العدالة يمثل نقطة التقاء وعنصراً مشتركاً يجمع بينه وبين كل الاتجاهات الاشتراكية[1].

ولا أعتقد أن رولز قد قدم اقتراحه بتجربة "حجاب الجهل" دون وعي منه بمتضمناتها الاجتماعية وبقربها من الاتجاهات الاشتراكية. هذا بالإضافة إلى أن إجماع نظريات الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي على ضرورة البدء بحالة الطبيعة الأولى أو الوضع الأصلي، السابق على أي انقسامات طبقية وامتيازات وفق الثروة والمكانة، يسير في نفس الاتجاه وهو التلاقي مع الاتجاهات الاشتراكية[2].

و كل ما في الأمر من فرق بينهما أن نظريات الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي تضع المجتمع اللاطبقي كفرضية وتجربة فكرية متخيلة لتأسيس مجتمع مساواتي عادل، بينما تضع الاتجاهات الاشتراكية هذا المجتمع اللاطبقي كهدف يجب تحقيقه في المستقبل.

ومن هنا يظهر وبوضوح نري أن الفلاسفة انطلقوا من قاعدة العقد الاجتماعي التي تعني أن يتخلي الأفراد طواعية في مقابل حماية باقي حقوقهم، وهذا وإن كان فيه تعارض مع بعض جوانب العدالة وتحقيقها إلا أنها في نظر الفلاسة تساعد على تأسيس مجتمع مساواتي عادل.

ولهذا فإن (العقد الاجتماعي في الفلسفة الأخلاقية والسياسية هو نظرية أو نموذج تبلور في عصر التنوير، ويهتم عادة بمدى شرعية سلطة الدولة على الأفراد. تنادي نظرية العقد الاجتماعي بالتحديد بأن الأفراد يقبلون بشكل ضمني أو صريح أن يتخلوا عن بعض حرياتهم ويخضعوا لسلطة الحاكم (أو لقرار الأغلبية) مقابل حماية بقية حقوقهم)[3].

---

[1]) Edmundson, William A. John Rawls: Reticent Socialist. Cambridge: Cambridge University Press, 2017 وهذا هو ما لاحظه إدموندسون:

[2]) Neuhouser, Frederick. Rousseau’s Critique of Inequality: Reconstructing the Second Discourse. Cambridge: Cambridge University Press, 2014 – 213 ، خاصة ص 225. وكذلك مع جان جاك روسو في كتابه "أصل التفاوت بين الناس". انظر في ذلك:

[3])باتريك رايلي، العقد الاجتماعي ونقاده، الفصل 12 في تاريخ كامبريدج للفكر السياسي في القرن الثامن عشر، محرران. مارك جولدي وروبرت ووكلر، المجلد الرابع من تاريخ كامبريدج للفكر السياسي (مطبعة جامعة كامبريدج، 2006)، الصفحات من 347 إلى 75. يُنظر : جان مارك فيري، فلسفة التواصل، ترجمة وتقديم د. عمر مهيبل، الدار العربية للعلوم – ناشرون، المركز الثقافي العربي، الجزائر، 2006، ص 111. محمد العمراوي، العدالة الاجتماعية: مقاربة

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

إنمفهوم الوضع الأصلي الذي يقابل في دولة الطبيعة لدي جون لوك مثلاً في العقد الاجتماعي يقابله الانصاف في العدالة عند جون رولز فنراه يقرر ذلك ويقول: " في العدالة إنصافا يقابل الوضع الأصلي للمساواة دولة الطبيعة في العقد الاجتماعي"[1].

ومن الفلاسفة من يعد العدالة في مفهومها العام الامتثال للمؤسسات الاجتماعية وقوانينها والتحلي بالفضيلة، وأن الفضيلة تقترن بالعدالة في سلوك الفرد في تعامله مع بقية أفراد المجتمع، . وقد صاغوا مبدأين رئيسين للعدالة هما:

المبدأ الأول: يجب أن يتمتع كل شخص بحق متساو لغيره ضمن أوسع نسق من الحريات؛ أي أن "لكل شخص الحق ذاته -والذي لا يمكن إلغاؤه- في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية، وهذه الترسيمة متسقة مع نظام الحريات ذاته".

المبدأ الثاني، يجب أن تنظم أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بطريقة تضمن في آن واحد أن نتوقع عقلياً أن تكون في مصلحة كل واحد، وأن تكون متعلقة بمواقع ووظائف مفتوحة للجميع، بمعنى آخر: "يجب أن تحقق ظواهر اللا مساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين:

أولهما: يفيد أن اللا مساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساوية منصفة للفرص، وثانيهما: يقتضي أن يكون ظواهر اللا مساواة محققة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذين هم أقل مركزاً (وهذا هو مبدأ الفرق)[2].

وممن تناول ذلك رولز في كتابه قانون الشعوب ، فقد تناول تحليل وتأثير العدالة وقانونها على التمييزبين الشعوب والدول ، الذي يريد من مفهوم "الشعوب" أو سمات "الدول"؛ فيتحدث عن مبادئ العمال، وعن السلام الديمقراطي، وعن النقابات الليبرالية وغير الليبرالية ، وعن مبادئ

معرفية للمفهوم والأبعاد، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المغرب، 2015. ص81.

[1]) جون رولز: نظرية في العدالة،، 39.

[2])إمانويل كانت، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة د. عبد الغفار مكاوي، مراجعة د. عبد الرحمن بدوى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص26، بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، 2009، ص 146.

الحرب، وما إلى ذلك من مفاهيم لا تزال لا تزال تستمر في الاستمرار في الفلسفة السياسية والفلسفية المعاصرة على السواء[1].

و بمعنى آخر إن الظروف التاريخية التي تخبرنا بتعددية المجتمعات و الشعوب لا تلغي إمكانية خلق مشاريع تمتّن التعاون فيما بينها فيقول: " إن التعددية المعقولة أمر لا يستدعي أسفا ، لأن وجود تعددية معقولة هو الذي يسمح للمجتمع بقدر أكبر من العدالة السياسية و من الحرية السياسية . و يؤدي بنا طرح هذه القضية للنقاش الجدّي إلى التوافق مع الظروف السياسية و الاجتماعية المعاصرة"[2].

و إن من أهم الفضائل التي ينشدها الإنسان وتستقيم الحياة الإنسانية بها فضيلة العدالة ، وقد حاول جون رولز تجسيدها داخل المجتمع الأمريكي وتعميمها على مجتمع الشعوب أي نقلها إلى الكونية والعالمية[3]، و مفهوم قانون الشعوب الذي يحقق العدالة عند جون رولز وشكل مفهومه لكي يبحث عن تلك الفضيلة التي تزرع الاستقامة التي تنشدها الحياة الإنسانية داخل المجتمعات الليبيرالية أولاً التي يمثلها ويدعو إليها رولز ؛ ثم المجتمع العالمي ثانياً.

مما سبق يتبين لنا أن الفلاسفة يتفقون في جوانب في معني العدالة وتحقيقها ويختلفون في جوانب آخري ، ولكن القاسم المشترك بينهم جميعاً هو أن العدالة تتحقق بنسبة ولا تكون عدالة كاملة وفقاً لواقع الجمتمع الذي يفرض اختلافاً في طبقاته وبين أفراده، وأن على الأفراد أن يتنازلوا عن بعض حقوقهم في سبيل جماية بقية الحقوق، وهو ما يمثل إشكالية في أي الحقوق يمكن التنازل عنها من أجل غيرها من الحقوق.

المبحث الرابع
الفوارق بين المفهوم الإسلامي والتصور الفلسفي للعدالة

---

[1]) جون رولز : الشعوب قانونا ، ترجمة محمد خليل ، الطبعة الأولي ، الناشر المجلس الأعلى للثقافة القاهرة ، سنة 2007م ،ص23.

[2])جون رولز : نفس المصدر ، ص 32

[3]) جون رولز : قانون الشعوب ، ترجمة ناطق خلوصي ، مراجعة وتقديم فاتنة حمدي ، الناشر بيت الحكمة ، سنة 2006م ،ص34.

مفهوم العدالة في الإسلام ومفهومها في الفلسفة يتشابهان في جوانب معينة، لكنهما يختلفان في الأسس والمصادر التي يستندان إليها. حيث يعتمد كلا منهما على أسس ومنطقات ومفاهيم قد تتلاقي في بعض الأمور وتختلف في بعضها.

ولعل سبب هذا الاختلاف هو أن المفهوم الإسلامي ينبثق من قواعد وقوانين وتشريعات إلهية ضمتها نصوص الوحي قرأناً وسنة، وأن التصور الفلسفي مهما بلغ فهو تصور إنساني قاصر يحاول الوصول إلى المقصود، لكنه يظل عاجزاً بحكم بشريته.

لذا فإن هناك عدة فوارق بين المفهوم الإسلامي للعدالة والتصور الفلسفي نستطيع أن نحصرها فيما يلي:

- **مصدر التشريع : في المفهوم الإسلامي للعدالة أنها مستمدة من منهج إلهي القرآن والسنة**

1-إلهي: العدالة مستمدة من تعاليم القرآن والسنة. فالله هو العدل المطلق، وأحكامه تعتبر النموذج الأمثل للعدل[1]. وليست معني أنها مستمدة من منهج إلهي أنها لاتخطئ بل إنها تقيم العدالة كاملة بلا مواربة والخطأ إن وجد فهو من القاضي أو الحاكم الذي اجتهد في الحكم والقضاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:{القُضاةُ ثلاثةٌ ، اثنانِ في النَّارِ ، وواحدٌ في الجنَّةِ ، رجلٌ علِمَ الحقَّ فقضَى بهِ فَهوَ في الجنَّةِ ، ورجلٌ قضَى للنَّاسِ علَى جَهْلٍ فَهوَ في النَّارِ ، ورجلٌ جارَ في الحُكْمِ فَهوَ في النَّارِ ، لقُلنا : إنَّ القاضيَ إذا اجتَهَدَ فَهوَ في الجنَّةِ}[2]. ، وقال :{إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر}[3]. فتحقيق العدالة في المفهوم الإسلامي واستمدادها من دستور المسلمين وهو القرآن الكريم والسنة المطهرة، ثم استنباطات العلماء والفقهاء وفق الضوابط والقواعد المقررة لذلك.

1- خالدة بندر جاسم ، نعمان سرحان عطية الراوي: العدل في القرآن الكريم دراسة تطبيقية فقهية، جامعة الفلوجة – كلية العلوم الاسلامية،

2- أخرجه أبو داود (3573)، والترمذي (1322)، وابن ماجه (2315) واللفظ له، والنسائي في (السنن الكبرى) (5922).

3- أخرجه مسلم: صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ،ج12/ص377 رقم 1716.

2-شمولية: العدالة تشمل جميع جوانب الحياة: الشخصية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية[1]. فلا يقتصر المفهوم الإسلامي للعدالة على جانب واحد من جوانب الحياة بل يشملها جميعاً حتي أنه ليساوي بينها جميعاً في تطبيق مبدأ وقيمة العدالة حتي أنها تسري في أوصال المجتمع وجوانب حياته سرياناً منتظماً منضبطاً.قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[المائدة: 8].

والعدالة من منظور الإسلام مشروع حضاري شامل ذو أبعاد أخلاقية وإنسانية سامية ، ولا يتحقق أو يقوم المشروع الحضاري لأي أمة إلا من منطلق العدالة التي خلقت الإنسانية لتحقيقها بين جميع أفراد مكوناتها البشرية.والعدالة الشاملة في المفهوم الإسلامي لها جوانبها المتعددة؛ فمن الأمثلة على ذلك:

- العدالة في الجوانب الشخصية :أن لا يظلم الإنسان نفسه ولا يظلم غيره، فيأخذ حقه ولا يعتدي على حقوق الآخرين، وأن ينصف نفسه من نفسه، و {إن لربك عليك حقًّا، ولنفسك عليك حقًّا، ولأهلك عليك حقًّا، فأعطِ كل ذي حق حقّه}[2].
- العدالة في الجوانب الاحتماعية :وقد كان ﷺ يحي ومن النماذج التي تجسد العدالة الاجتماعية ما كان يفعله النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه بالتطبيق العملي لها؛ فالدعوة العملية تنتج أكثر مما تنتجه الدعوة القولية، ومن أمثلة ذلك ما وقع في غزوة بدر الكبرى حين خرج الصحابي الجليل سواد ابن غزية من الصف فدار بينه وبين النبي ﷺ ما دار؛ قال ابن هشام:ـــ بعد أن ذكر أن الصحابي خرج من الصف ـــ (.... فطعن النبي ﷺ في بطنه بالقدح ، وقال : استو يا سواد فقال : يا رسول الله ، أوجعتني وقد بعثك الله بالحق والعدل ، قال : فأقدني . فكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بطنه ، وقال : استقد ، قال : فاعتنقه فقبل بطنه : فقال : ما حملك

1- محمد نجيب أحمد أبو عجوة. المجتمع الإسلامي: دعائمه و آدابه في ضوء القرآن الكريم مكتبة مدبولي: القاهرة، 2000.، ص 73.

2- أخرجه البخاري: صحيح البخاري، كتاب الأدب ، باب صنع الطعام والتكلف للضيف، ج10/ص550 رقم5788.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

على هذا يا سواد ؟ قال : يا رسول الله ، حضر ما ترى ، فأردت أن يكون آخر العهد بك أن يمس جلدي جلدك . فدعا له رسول الله ﷺ بخير وقاله له{ [1].

- العدالة في الجوانب الاقتصادية: ومن أعظم نماذجها الزكاة التي هي حق للفقير في مال الغني فرضه الله تعالى عبادة وتطهيراً ومواساة وتحقيقاً لجانب من أهم الجوانب في المجتمع وهو العدالة الاجتماعية.
- العدالة في الجوانب السياسية: وتتمثل في إعطاء الأفراد حقوقهم في الممارسة السياسية وفق المنهج الإسلامي وممارسة الشوري بضوابطها ومستوياتها، والمشاركة في صنع القرار بمقدار مسؤليات الأفراد وإمكانياتهم، فالعدالة في السياسية في المفهوم الإسلامي تعني :"الاعتدال وعدم تجاوز الحد في العلاقة بين كل من الراعي والرعية، وفي سلوك كل منهما تجاه نفسه وتجاه الآخرين من غير الرعية بحيث يلتزم كل طرف بحقوقه وواجباته على النحو الذي يؤدي إلى خلق التوازن والطمأنينة داخل المجتمع وخارجه. فهي ثلاثة عناصر أساسية : حقوق وواجبات الراعي، وحقوق وواجبات الرعية، ثم العلاقة التبادلية بينهما، فإذا حقوق الراعي هي ذاتها واجبات الرعية، وإذا واجبات الراعي هي نفسها حقوق الرعية..." [2].

وفي الفكر الفلسفي :

1-عقلي : العدالة تُبنى على التفكير العقلاني والفلسفي، وتختلف حسب النظريات الفلسفية المختلفة، وأنها نظرية يمكن الاسترشاد بها في التطبيق وتكون بديلة للتصورات النفعية الكلاسيكية كما يري رولز وغيره.

2-نسبية : المفاهيم الفلسفية للعدالة قد تكون نسبية وتختلف بين الثقافات والمجتمعات.فقد تكون في مجتمع عدالة وعند مجتمع آخر لا تسمي

1- ابن هشام: السيرة النبوية،ج1/ص626.

2- د.خليل عبد المنعم مرعي: العدالة في نظام القيم السياسية الإسلامية دراسة مقارنة بين النظام الإسلامي والنموذج الغربي ، طبعة مكتبة الآداب القاهرة، سنة2011م،ص97.

بـذلك مثـال اعتقـاد البـيض مـن السـكان أنـه مـن العـدل اسـترقاق السـود منهم!!![1]. وهذا ما يجعل العدالة في التصور الفلسفي ناقصة وغير تامة.

- **الثبات والنسبية:** ثمة فارق هام في العدالة في المفهوم الإسلامي والتصور الفلسفي وهو أنها في المفهوم الإسلامي ثابتة ومستقرة، وتعتبر قانوناً إلهياً لا يتغير، خاصة في قوانينه العامة وقواعده الكلية، وأما الفروع وتغيرات الوقائع والظروف فإن الاجتهاد وفق تلك القواعد المقررة في الفقه الإسلامي وأصول الفقه يستنبط ما يناسب واقع المجتمع وأفراده.

وفي التصور الفلسفي نجدالعدالة نسبية ومتغيرة، تعتمد على السياق الاجتماعي والثقافي للجتمع دون التمسك بقواعد وضوابط ثابتة، فإذا أقر بعض الأفراد بالمثلية الجنسية مثلاً نجدهم يقولون ليس من العدالة منعهم من ذلك، مع ما فيه مخالفة للفطرة وكافة الأديان.

- **الشمولية :**

في المفهوم الإسلامي للعدالةنجده يشمل جميع جوانب الحياة ويهدف لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم، وبين المجتمع ومتطلباته وواقعه في صورة مثالية شاملة.

أما في التصور الفلسفي فإنه يكون متخصصاً في جوانب معينة مثل التوزيع العادل للموارد أو النظام القضائي، ويختلف تطبيقه حسب النظرية.[2].فالعدالة في التصور الفلسفي ترتكز على عدد من المعايير لضمان شروط العيش المشترك، وتوفير الظروف الملائمة للتفكير تفكيرا عقلانيا حرا، وتأمين البيئة المناسبة للشعور بالتعاطف مع المظلوم، وفتح أفق شفاف يمكّن الناس من رؤية الظلم ظلما، والتنديد به والعمل على استئصاله قدر الإمكان.

1- محمد المصباحي : العدالة وتعدد العقل والعقلانية عند أمارتيا أ. صن، 1- راجع. أمارتيا سين، La démocratie des autres، traduit par Monique Begot، Paris، Rivages Poche، 2006، ص. 12-13 ؛ راجع. سين، أمارتيا، فكرة العدالة، ص. 17.

2- راجع في ذلك كتابات مثل محمود بسطامي: أزمةالعدالةفيالفكرالقانونى،المجلة الجنائية القومية، المجلد 55، العدد الأول مارس2012م،ص3. و الخويلدى ،زهير : إصلاح موضوع : العدالة والإنصاف، مدونة رواق الفلسفة على خطى أوغسطين وابن خلدون، 6يونيو 2010م. وتعليق على مبادئ بانجلور للسلوك القضائي ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،مارس 2007م.ص101.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

- **المبادئ الأساسية:**

المساواة: الجميع متساوون أمام الله والقانون، بغض النظر عن العرق، الدين، أو الجنس.قال تعالى :﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾[آل عمران :195].

وفي الحقوق والواجباتتعمل العدالة في المفهوم الإسلامي على تحقيق توازن بين حقوق الفرد وواجباته تجاه المجتمع، وحق المجتمع عند الفرد في صورة متكاملة ومتوازنة على حد سواء.

العدالة الجنائية: النظام القضائي في الإسلام يهدف لتحقيق العدالة بين الأفراد وتقديم العقوبات المناسبة لكل جريمة وفي تطبيقها تكون مع العدالة الرحمة في ذلك التطبيق فتجمع بينهما، مما يساهم في إقرارها وحماية المجتمع من الجرائم، وفتح باب التوبة لما وقع في شيء من تلك الجرائم[1].

- **التطبيق العملي:**

القوانين الشرعية: تشمل مجموعة من التشريعات التي تهدف لتحقيق العدالة في مختلف المجالات، فلا تقتصر على جانب دون الآخر،ولا فرد دون آخر، وهذا يعزز الأمن النفسي والاستقرار في المجتمع[2].

الزكاة والصدقات: تعتبر وسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية[1].

1- انظر: د. شبل إسماعيل عطية: العدالة الناجزة فى الإجراءات المدنية من منظور الفقه الإسلامى،العدد السابع والثلاثون، سنة 2022م الجزء الأول3/3. الصفحات من 1664 – 1775.أ.د. أحمد عوض هندى: العدالة الإجرائية في الفقه الإسلامى، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الفقه الإسلامى: المشترك الإنسانى والمصالح"(تطور العلوم الفقهية - فقه رؤية العالم والعيش فيهسلطنة عمان 6 - 9 ابريل 2014).

2- انظر: محمد خليل جيجك : النظرة الشمولية إلى العدالة عند النورسي، ومن نماذج تطبيق العدالة أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- يأبى إلا أن يأخذ العدل مجراه في تنفيذ أدق تفاصيل حد من حدود الله على أحد أبنائه –عبدالرحمن. على الرغم من أن الحد قد أقيم والعقوبة قد وقعت. جاء في مجموع فتاوى ابن تيمية: "وقَد رُوِيَ عَن عُمرَ بنِ الخَطَّابِ: أَنَّ ابنَهُ عَبدَالرَّحمَنِ لَمَّا شَرِبَ الخَمرَ بِمِصر، وذَهَبَ بِهِ أَخُوهُ إلَى أَمِيرِ مِصرَ عَمرو بنِ العاص لِيَجلِدَهُ الْحَدَّ جَلَدَهُ الحَدَّ سِرًّا، وكَانَ النَّاسُ يَجلِدُونَ عَلَانِيَةً، فبَعَثَ عُمَرُ بن الخَطَّابِ إلَى عَمرٍو يُنكِرُ عَلَيهِ ذَلِكَ. ولَم يَعتَدَّ عُمَرُ بِذلِكَ الجَلدِ؛ حَتَّى أَرسَلَ إلَى ابنِهِ، فَأَقدَمَهُ المَدِينَةَ، فَجَلَدَهُ الحَدَّ عَلَانِيَةً، ولَم يَرَ الوُجُوبَ سَقَطَ بِالحَدِّ الأَوَّلِ، وعَاشَ ابنُهُ بَعدَ ذَلِكَ مُدَّةً، ثُمَّ مَرِضَ ومَاتَ، ولَم يَمُت مِن ذَلِكَ الجَلدِ(انظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوي، ج1/ص336).

أهم النتائج:

أفرزت هذه الدراسة عن عدد من النتائج هذه أهمها:

1-أن العدالة قيمة من القيمة التي سعي المفكرون والفلاسفة إلى تحديدها وبيان قيمتها وأهميتها للمجتمعات.

2-أن العدالة في المفهوم الإسلامي إعطاء كل ذي حق حقه بلا ظلم ولا جور، وفي التصور الفلسفي محاولة الانصاف والمساواة بين الأفراد.

3-أن العدالة هي تحقيق المساواة والتوازن بين جميع أفراد المجتمع بلا تحيز لفئة على حساب أخري.

4-شمولية المفهوم الإسلامي وواقعيته للعدالة وتحقيقها، وتوافر العوامل التي تساعد على ذلك.

5-أن أهم الفوارق بين المفهوم الإسلامي للعدالة والتصور الفلسفي لهما هو أن العدالة في الفكر الإسلامي واقعية مطبقة، وفي الفكر الفلسفي تصورية بمعني أنها قد لا تتحقق بشكل كامل.

6-أن العدالة في المفهوم الإسلامي منطلقة من الشرع وأنها واجبة التطبيق وفق القوانين والتشريعات الإسلامية، وفي الفكر الفلسفي منطلق من التفكير العقلي الفلسفي الذي يختلف من مكان لآخر.

المصادر والمراجع

1. ابن القيم (محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي) : زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، بيروت – الكويت: مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية -الطبعة الرابعة عشر، 1407هـ-1986م.
2. ابن حجر العسقلاني: نزهة النظر بشرح نخبة الفكر - شركة الشهاب، الجزائر.
3. ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، بيروت الطبعة الثانية 1403هـ - 1983م.

1- انظر : د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، طبعة مكتبة وهبة القاهرة، سنة 2010م،ج1/ص77 وما بعدها. بوجطو حكيم: دور الزكاة في تعزيز التكافل الاجتماعي الإسلامي، مجلة المعيار، العدد Volume 9, Numéro 3, Pages 142-155 سنة 2018م.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

4. ابن سيد الناس (أبي الفتح محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى (ت 734هـ): عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، بيروت : دار الآفاق.
5. ابن سيده: المحكم، طبعة معهد المخطوطات العربية الثانية، القاهرة 2003 بعناية د. عبد الفتاح سليم ود. فيصل الحفيان.
6. ابن منظور : لسان العرب دار المعارف بمصر، القاهرة 1979م.
7. ابن هشام: السيرة النبوية، طبعة دار الحديث القاهرة ،ةمصر، سنة 1996م.
8. أبو بكر بن دريد: الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل 1991م.
9. أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه (ت ٤٢١هـ): تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق ،حققه وشرح غريبه: ابن الخطيب،الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى.
10. أبو عمرو عثمان بن الصلاح: علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت 1401هـ - 1981م.
11. أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي: مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، دراسة وتحقيق: د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1428هـ، 2007م.
12. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217.
13. أفلاطون، الجمهورية العابرة. روبن واترفيلد (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1984).
14. أمارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010. وأمارتيا سن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 303، أيار / مايو 2004م.
15. أمارتيا سين، La démocratie des autres، traduit par Monique Begot، Paris، Rivages Poche، 2006.
16. إمانويل كانت، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة د. عبد الغفار مكاوي، مراجعة د. عبد الرحمن بدوى، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
17. أمجد جبرون: العدل والمساواة في الإسلام: قراءة تقدمية، 2021م، و عبد الرحمن الحاج، الخطاب السياسي في القرآن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط. 1/ 2012م.
18. باتريك رايلي، العقد الاجتماعي ونقاده، الفصل 12 في تاريخ كامبريدج للفكر السياسي في القرن الثامن عشر، محرران. مارك جولدي وروبرت ووكلر، المجلد الرابع من تاريخ كامبريدج للفكر السياسي (مطبعة جامعة كامبريدج، 2006).

19.بسيوني، محمود شريف: الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان دار الشروق، القاهرة، 2003م. وقد نشرت هذه الوثيقة بتصريح من المعهد الدولي لحقوق الإنسان بجامعة دي بول شيكاغو.
20.بوجطو حكيم: دور الزكاة في تعزيز التكافل الاجتماعي الإسلامي، مجلة المعيار، العدد Volume 9, Numéro 3, Pages 142-155 سنة 2018م.
21.بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، 2009م.
22.تعليق على مبادئ بانجلور للسلوك القضائي ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،مارس 2007م.
23.جان مارك فيري، فلسفة التواصل، ترجمة وتقديم د. عمر مهيبل، الدار العربية للعلوم – ناشرون، المركز الثقافي العربي، الجزائر، 2006م.
24.جون رولز : الشعوب قانونا ، ترجمة محمد خليل ، الطبعة الأولي ، الناشر المجلس الأعلى للثقافة القاهرة ، سنة 2007م.
25.جون رولز : قانون الشعوب ، ترجمة ناطق خلوصي ، مراجعة وتقديم فاتنة حمدي ، الناشر بيت الحكمة ، سنة 2006م.
26.خالدة بندر جاسم ، نعمان سرحان عطية الراوي: العدل في القرآن الكريم دراسة تطبيقية فقهية، جامعة الفلوجة – كلية العلوم الاسلامية.
27.الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية - تحقيق د. أحمد عمر هاشم - دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية 1406هـ - 1989م.
28.الخويلدى ،زهير : إصلاح موضوع : العدالة والإنصاف، مدونة رواق الفلسفة على خطى أوغسطين وابن خلدون، 6يونيو 2010م.
29.د. أحمد عوض هندى: العدالة الإجرائية في الفقه الإسلامى، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الفقه الإسلامى: المشترك الإنسانى والمصالح" (تطور العلوم الفقهية - فقه رؤية العالم والعيش فيه سلطنة عمان 6 - 9 ابريل 2014).
30.د. ثروت أنيس الأسيوطي، نشأة المذاهب الفلسفية وتطورها - دراسة في سوسيولوجيا الفكر القانوني - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الثاني ، السنة الثامنة ، يوليو 1966م.
31.د. حامد زكي ، التوفيق بين القانون والواقع ، ج1 ، مجلة القانون والاقتصاد ، مصر.
32.د. شبل إسماعيل طه : العدالة الناجزة فى الإجراءات المدنية من منظور الفقه الإسلامى والقانون، مجلة كلية ، العدد 37، سنة 2022م.
33.د. عبد الحي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية،ج1،القانون،1972م.
34.د. محمد عثمان الخشت : المجتمع المدني والتعددية والتسامح في سياق الحضارة الإسلامية ، مقالة في مجلة التسامح.العدد الثاني عشر،1426هـ - 2005م.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

35.د. محمود عبد الستار الدهان :الإصلاح الاجتماعي في القرآن الكريم (دراسة موضوعية) مجلة مداد الآداب ، جامعة الفلوجة كلية العلوم 2019م.
36.د. يوسف القرضاوي : ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده ، مكتبة وهبة، القاهرة، سنة 1989م.
37.د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، طبعة مكتبة وهبة القاهرة، سنة 2010م.
38.د.خليل عبد المنعم مرعي: العدالة في نظام القيم السياسية الإسلامية دراسة مقارنة بين النظام الإسلامي والنموذج الغربي ، طبعة مكتبة الآداب القاهرة، سنة2011م.
39.د.محمد حميد الله الحيدر أبادي، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي و الخلافة الراشدة، مطبعة القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
40.ديفيز، جيمس ب. ساندستروم، سوزانا؛ شوروكس، أنتوني ف. وولف، إدوارد ن. "تقدير التوزيع العالمي للثروة الأسرية" (PDF). المؤسسة/الدولة: جامعة ويسترن أونتاريو، كندا؛ جامعة الأمم المتحدة الأوسع.
41.دينا سليمان كمال لاشين، حول مفهوم المساواة ابعاد واشكاليات، المركز الديمقراطي العربي، 11يوليو 2019، https://democraticac.de/?p=61684.
42.سلمة بن سالم العوتبي: الإبانة، تحقيق عبد الكريم خليفة وزملاؤه، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان 1999م.
43.عبد الباقي البكري، مباديء العدالة مفهومها ومنزلتها ووسائل إدراكها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، 1984م.
44.عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني: الأخلاق الإسلامية وأسسها، طبعة القلم للطباعة والنشر والتوزيع. سنة 2010م.
45.عبد العزيز إبراهيم العمري : الولاية على البلدان في عصر الخلفاء الراشدين ، الناشر: دار اشبيليا . سنة النشر : 1422هـ/2001م).
46.العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن ، سنة October 2022 مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية 26(2020).
47.العدالة في الفلسفة اليونانية (مفهوم العدالة عند افلاطون وأرسطو) مجلة متون Volume 15, Numéro 2, Pages 84-97سنة 2022م.
48.عكام، محمود: الموسوعة الإسلامية الميسرة : (1415هـ / 1995م) دمشق: دار صحارى.
49.فتحي السيد، عبده أبو سيد، الاسلام و العدالة الاجتماعية رؤية اجتماعية في الأحكام الشرعية، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة2، سنة 2009م.
50.الماوردي : الأحكام السلطانية ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

51.محمد إبراهيم البنداري : ملامح من العدالة الاجتماعية في الفقه الإسلامي والقانون العماني، مجلة الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 38، العدد 2 ابريل 2023م.
52.محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ): التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤هـ.
53.محمد العمراوي، العدالة الاجتماعية: مقاربة معرفية للمفهوم والأبعاد، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المغرب، 2015م.
54.مُحَمَّد بن حَسَن بْن عَقيل مُوسَى الشَّرِيْف: التنازع والتوازن في حياة المسلم، الناشر: مؤسسة الطباعة والصحافة والنشر، جدة - المملكة العربية السعودية.
55.محمد نجيب أحمد أبو عجوة. المجتمع الإسلامي: دعائمه و آدابه في ضوء القرآن الكريم مكتبة مدبولي: القاهرة، 2000م.
56.محمود بسطامى :أزمة العدالة فى الفكر القانونى ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الخامس والخمسون، العدد الأول ،مارس ٢٠١٢م.
57.محمود بسطامي: أزمة العدالة فى الفكر القانونى،المجلة الجنائية القومية، المجلد 55، العدد الأول مارس2012م.
58.معجم النفائس الكبير، دار النفائس، بيروت 1428هـ / 2007م.
Mertens (2005). Real world justice : ؛Andreas ،Follesdal.59 grounds, principles, human rights, and social institutions. .Dordrecht: Springer
Neuhouser, Frederick. Rousseau’s Critique of Inequality: .60 Reconstructing the Second Discourse. Cambridge: .Cambridge University Press, 2014
Rawls, John, A Theory of Justice. Cambridge, .61 Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University .Press, 1971
- Rawls, p.53 revised edition; p.60 old 1971 first edition.62 .Rawls, p.54 revised edition